

أمر قضائي يعيد «أم.تي.في» اللبنانية إلى القصر الجمهوري

بيروت - أبطلت القاضية كارلا شواخ القرار الصادر عن رئاسة الجمهورية اللبنانية بمنع دخول فريق «أم.تي.في» إلى القصر الجمهوري.

والزمت المدعى عليها، الدولة اللبنانية - المديرية العامة لرئاسة الجمهورية، بالرجوع عن القرار الصادر عنها بمنع محطة «أم.تي.في» التي تديرها المدعية «شركة مر تلفزيون ش.م.ل» من الدخول إلى القصر الجمهوري وعدم السماح لها بتغطية نشاطاته.

وقضت القاضية بالسماح لفريق عمل هذه الأخيرة بولوج الأماكن المخصصة للإعلام في هذا القصر ووفقا لللائحة المعمدة مع سواها من المؤسسات الإعلامية، وذلك فوراً وتحت طائلة غرامة إكراهية قدرها 3 ملايين ليرة لبنانية عن كل مخالفة لهذا القرار.

ويساوي الدولار، وفق وسائل إعلام محلية، حوالي 8 آلاف ليرة في السوق السوداء، و1500 ليرة في المصرف المركزي.

وقال المحامي مارك حبقه، إن قرار القاضية كارلا شواخ يجيز لفريق «أم.تي.في» بالدخول فوراً إلى القصر الجمهوري للقيام بواجب التغطية الإعلامية.

وفي المقابل تقيدت رئاسة الجمهورية بمضمون القرار القضائي وذلك في بيان صدر عن مكتبها الإعلامي جاء فيه «بناءً على توجيهات رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، يعلن مكتب الإعلام التقيد بمضمون القرار القضائي، وبالتالي عدم منع محطة أم.تي.في التلفزيونية التي تديرها الشركة المدعية، من الدخول إلى القصر الجمهوري لتغطية النشاطات في الأمكنة المخصصة للإعلام، أسوة بسانتر المؤسسات الإعلامية الأخرى».

واعتبرت القناة أن القرار يشكل انتصاراً لها وللحق والحرية الإعلامية.

وكان إعلاميون اعتبروا أن هذا الإجراء الخطير له خلفيات سياسية،

وأوضح مكتب الإعلام في رئاسة الجمهورية في بيان في حينها أن «المحطة هاجمت رئيس الجمهورية ونزعت صفته الرسمية عنه، واكتفت باسمه من دون لقبه، وتمادت بشتمه وتجريحه وإطلاق النعوت غير اللائقة بحقه».

ولفت إلى أنه «بُذلت محاولات عدة مع المحطة لإعادة النظر في الأسلوب غير اللائق من دون أن تسفر عن نتيجة، علماً وأن كل هذه المخالفات تعاقب عليها القوانين ولاسيما قانون الإعلام المرئي والمسموع الذي يجيز إقفال المحطة عند تكرار المخالفة». وشدد على «أننا لم نحجب الأخبار المتعلقة بالرئاسة عن المحطة، ولا يمكن اعتبار الإجراء المتخذ في حقها مساساً بالحرية الإعلامية، التي تحرص الرئاسة على التمسك بها وممارستها».

ويذكر أن المقاطعة الإعلامية أصبحت سلاحاً للأحزاب في لبنان.

وأضافت «لا توجد أي إرادة من أصحاب المبادرة لإنقاذ قطاع الإعلام، بل يسوقون لخطاب الكراهية وتمير أجنداتهم السياسية وإغراق البلاد في أزمات إضافية»، مؤكدة «مواصلتهم لمعاركهم من أجل إلغاء المبادرة خصوصاً بعد تعهد الرئيس التونسي قيس سعيد بعدم ختم المبادرة».

كما دعت الغيلوفي «إلى إصلاحات جوهرية من شأنها تحسين المشهد الإعلامي التونسي وخدمة الديمقراطية الناشئة، وليس تقديم مبادرات تشريعية هي بمثابة حلول ترقيعية خدمة لأجندات سياسية، وهو ما قد يؤدي إلى السقوط في فخ التشريع على المقاس والتعامل مع القوانين بمنطق المصلحة الآنية دون التفكير في العواقب المستقبلية مثل هذه القوانين».

وتتخوف الأوساط الإعلامية في تونس من انزلاق قطاع الصحافة وحرية التعبير نحو منحرجات خطيرة تتناقض مع ممارستها في كنف الاختلاف والتعددية، فضلاً عن بسط نفوذ رجال السياسة أجنداتهم على المنابر والمؤسسات الإعلامية.

وأضاف هشام السنوسي، عضو الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، أن «الهايكو وجدت منذ سنة 2013 ثم جاء دستور 2014 واعترف بها وحولها إلى هيئة دستورية ونص على كيفية تغييرها وفق القانون، واليوم القانون تم تقديمه من قبل حكومة إلياس الخفاف المستقيلة، ما راعنا إلا أن ائتلاف الكرامة قدم مرسوم تنقيح للمشروع».

وأضاف السنوسي في تصريح لـ «العرب»، «كراس الشروط الحالي يمنع امتلاك الأحزاب السياسية لمحطات إعلامية (مثل قناة الزيتونة التي تمتلكها حركة النهضة وقناة نسمة التي يمتلكها حزب قلب تونس وقناة القرآن الكريم التي يمتلكها حزب الرحمة)».

وأشار إلى أن هذا المقترح يفتح الباب أمام قنوات أجنبية هي في الأصل متحالفة مع هذه الأحزاب وجميعنا يعلم أن هناك تدخلاً تركيا طورياً في تونس. وتابع السنوسي «الهدف هو تخريب الهايكو من هذه الديمقراطية المانعة باستغلال الشعارات ووضع اليد على صناعة الرأي العام في تونس».

ويشار إلى لجنة الحقوق والحريات بالبرلمان، كانت صادقت يوم 8 يوليو 2020، بأغلبية أعضائها، على مبادرة مشروع قانون لتنقيح المرسوم عدد 116 لسنة 2011، قدمته كتلة ائتلاف الكرامة في شهر مايو 2020.

وتونس وائتلاف الكرامة لفائدة تعديل

تسييس الإعلام.. الهدف التالي للثرويك الجديدة في تونس

تعديل المرسوم 116 يفتح الباب لبعث قنوات حزبية بلا رقيب



اشتباك السياسي والإعلامي

المرسوم 116، في حين احتفظ نواب الكتلة الديمقراطية، مقابل تصويت نواب الحزب الدستوري الحر ضد التعديل. ودعت كتلة حركة «تحيا تونس» إلى ضرورة تأجيل البت في عرض مشروع تنقيح المرسوم 116 على الجلسة العامة نظراً لما يشوبه من إخلالات إجرائية تتعارض مع الدستور.

وأفاد وليد جلال النائب عن كتلة تحيا تونس بالبرلمان في تصريح لـ «العرب»، أن «المسألة تسم من أمن الدولة ومما لا شك فيه أنها مؤامرة ونحن نوجه لهم تهمة تضارب المصالح نظراً لوجود تداعيات خطيرة جداً على البلاد».

الهايكو وجهت مراسلة لقناة «حنبل» دعوتها فيما إلى التوقف الفوري عن البث حتى لا تضطر إلى اتخاذ الإجراءات القانونية

وأضاف جلال «الثرويك الجديدة تسوق للإعلام الحزبي وتضع يدها على المؤسسات الإعلامية وهذا فيه شبهات ببيض الأموال»، مشدداً أن كتلة تحيا تونس ترفض بشدة هذه المبادرة».

والمثالث استقبل رئيس كتلة حركة النهضة عماد الخيري وبحضور عدد من أعضاء الكتلة، وقد أقرت النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين وذلك بمقر الكتلة في البرلمان.

وتمحور اللقاء حول مقترح القانون الأساسي عدد 2020/34 المتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 116 لسنة 2011 والمؤرخ في 02 نوفمبر 2011 والمتعلق بحرية الاتصال السمعي البصري، وبيانات هيئة عليا مستقلة للاتصال السمعي والبصري.

وسبق أن وجهت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري بتاريخ 12 أكتوبر الجاري مراسلة للقناة التلفزيونية الخاصة «حنبل»، دعوتها إلى التوقف الفوري عن البث حتى لا تضطر إلى اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

وكانت الهيئة قد أصدرت، بتاريخ 07 سبتمبر 2020، قراراً يقضي بإيقاف إجراءات تسوية وضعية القناة المذكورة لعدم قيامها بإجراءات تغيير الصبغة القانونية للشركة المستغلة لها من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة خفية الاسم وفق ما تقتضيه أحكام كراس الشروط المتعلق بالحصول على إجازة إحداث واستغلال قناة تلفزيونية خاصة.

وأعلن رئيس كتلة حزب قلب تونس في البرلمان أسامة الخليفي عن مساندة المقترح، علماً وأن حزب قلب تونس يترأسه نبيل القروي، وهو أحد مالكي قناة نسمة الخاصة. كما لم تعلن كتلة حزب حركة النهضة رفضها أو دعمها لهذه التفتيشات، في حين أن التسييس تؤكد أن كتلة الحزب ستدعمها، خصوصاً أن هذه الأطراف السياسية الثلاثة تشكل تحالفاً برلمانياً مسانداً للحكومة التونسية الحالية.

ويتخوف متابعون من أن تؤدي المبادرة الجديدة إلى السقوط في فخ التشريع على المقاس والتعامل مع القوانين وفقاً لأجندات سياسية ضيقة دون التفكير في العواقب.

واعتبرت عضو المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للصحافيين التونسيين فوزية الغيلوفي، «أن المبادرة التي تقدمت بها كتلة ائتلاف الكرامة غير دستورية وتؤسس لخطاب الكراهية وتضرب حرية التعبير، فضلاً عن تعارضها مع المعايير الدولية لحرية الصحافة».

ودعت الغيلوفي في تصريح لـ «العرب»، إلى سحب المبادرة وعدم التصويت عليها، وتمرير مشروع القانون الأساسي لحرية الاتصال السمعي البصري الذي تشاركت في إعداده الهيئات المهنية والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري برئاسة الحكومة التونسية ورئاسة الجمهورية.

وأثار مشروع تنقيح المرسوم 116 المنظم لقطاع الإعلام جدلاً واسعاً في تونس، حيث ينص على ضرورة إلغاء الإجازة القانونية التي تمنحها الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري (الهايكو) للقنوات التلفزيونية ومحطات إذاعية، فضلاً عن تغيير تركيبة «الهايكو» ومنح البرلمان صلاحيات أكثر في اختيار أعضاء هذه الهيئة.

كما جدد رئيس الهايكو دعوة أعضاء مجلس نواب الشعب، لعدم المصادقة على مقترح القانون المقدم من كتلة ائتلاف الكرامة، باعتباره غير دستوري وخطيراً على حرية الاتصال السمعي البصري، خاصة أنه جاء لاستبعاد مشروع قانون يندرج في إطار تنزيل مقتضيات الدستورية ويتميز بالشمولية والتناغم.

وعبر اللجمي عن استغرابه من عدم اتخاذ مجلس نواب الشعب أي قرار بخصوص المبادرة الحكومية لتعويض المرسوم 116، رغم طلب الحكومة باستعمال النظر فيها.

وتواصل الهيكل المهني وعدد من المنظمات الوطنية حملة الضغط من أجل عدم تمرير مقترح قانون لتنقيح المرسوم عدد 116 المتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري، الذي تقدمت به كتلة ائتلاف الكرامة بالبرلمان (18 نائباً).

وأعلن رئيس كتلة حزب قلب تونس في البرلمان أسامة الخليفي عن مساندة المقترح، علماً وأن حزب قلب تونس يترأسه نبيل القروي، وهو أحد مالكي قناة نسمة الخاصة. كما لم تعلن كتلة حزب حركة النهضة رفضها أو دعمها لهذه التفتيشات، في حين أن التسييس تؤكد أن كتلة الحزب ستدعمها، خصوصاً أن هذه الأطراف السياسية الثلاثة تشكل تحالفاً برلمانياً مسانداً للحكومة التونسية الحالية.

وأضافت «لا توجد أي إرادة من أصحاب المبادرة لإنقاذ قطاع الإعلام، بل يسوقون لخطاب الكراهية وتمير أجنداتهم السياسية وإغراق البلاد في أزمات إضافية»، مؤكدة «مواصلتهم لمعاركهم من أجل إلغاء المبادرة خصوصاً بعد تعهد الرئيس التونسي قيس سعيد بعدم ختم المبادرة».

كما دعت الغيلوفي «إلى إصلاحات جوهرية من شأنها تحسين المشهد الإعلامي التونسي وخدمة الديمقراطية الناشئة، وليس تقديم مبادرات تشريعية هي بمثابة حلول ترقيعية خدمة لأجندات سياسية، وهو ما قد يؤدي إلى السقوط في فخ التشريع على المقاس والتعامل مع القوانين بمنطق المصلحة الآنية دون التفكير في العواقب المستقبلية مثل هذه القوانين».

وتتخوف الأوساط الإعلامية في تونس من انزلاق قطاع الصحافة وحرية التعبير نحو منحرجات خطيرة تتناقض مع ممارستها في كنف الاختلاف والتعددية، فضلاً عن بسط نفوذ رجال السياسة أجنداتهم على المنابر والمؤسسات الإعلامية.

وأضاف هشام السنوسي، عضو الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، أن «الهايكو وجدت منذ سنة 2013 ثم جاء دستور 2014 واعترف بها وحولها إلى هيئة دستورية ونص على كيفية تغييرها وفق القانون، واليوم القانون تم تقديمه من قبل حكومة إلياس الخفاف المستقيلة، ما راعنا إلا أن ائتلاف الكرامة قدم مرسوم تنقيح للمشروع».

وأشار إلى أن هذا المقترح يفتح الباب أمام قنوات أجنبية هي في الأصل متحالفة مع هذه الأحزاب وجميعنا يعلم أن هناك تدخلاً تركيا طورياً في تونس. وتابع السنوسي «الهدف هو تخريب الهايكو من هذه الديمقراطية المانعة باستغلال الشعارات ووضع اليد على صناعة الرأي العام في تونس».

ويشار إلى لجنة الحقوق والحريات بالبرلمان، كانت صادقت يوم 8 يوليو 2020، بأغلبية أعضائها، على مبادرة مشروع قانون لتنقيح المرسوم عدد 116 لسنة 2011، قدمته كتلة ائتلاف الكرامة في شهر مايو 2020.

وتونس وائتلاف الكرامة لفائدة تعديل

وأضاف اللجمي في تصريح لوكالة تونس بجملة توعوية في مختلف وسائل الإعلام والمنابر الإعلامية، بهدف إنارة الرأي العام حول المخاطر الحقيقية لهذه المبادرة التشريعية والتي قال إنها تمثل «تهديداً للديمقراطية».

وقال رئيس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري (الهايكو) النوري اللجمي الثلاثاء، إن تأجيل النظر في مقترح قانون تنقيح المرسوم عدد 116 المتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري الذي كان معروضاً على أنظار الجلسة العامة لمجلس نواب الشعب (البرلمان) في جلسة الأربعاء 14 أكتوبر الجاري «لا يعنى التخلي عنه»، مجدداً في هذا السياق، دعوة رئاسة الحكومة إلى «التمسك بأحقيتها في تمرير مشروع القانون الذي كانت أحالته على البرلمان في 9 يوليو الماضي».

وأضاف اللجمي في تصريح لوكالة تونس بجملة توعوية في مختلف وسائل الإعلام والمنابر الإعلامية، بهدف إنارة الرأي العام حول المخاطر الحقيقية لهذه المبادرة التشريعية والتي قال إنها تمثل «تهديداً للديمقراطية».



خالد هودي
صحافي تونسي

تونس - تتزايد مخاوف الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري (الهايكو) من تمرير مشروع تعديل المرسوم 116، الذي تقدمت به كتلة ائتلاف الكرامة في البرلمان، دفاعاً عن دورها الرقابي للإعلام، ما يحول دون تسييس القطاع وفتحته أمام التمويل المشبوه.

وفي المقابل تتهم الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، بأنها تخوض معركة سياسية ضد «الثرويك الجديدة» (حركة النهضة وائتلاف الكرامة وقلب تونس) للضغط عليها لمنع تمرير القانون.



فوزية الغيلوفي

المبادرة تسوق لخطاب الكراهية وتمير أجندات سياسية



هشام السنوسي

المقترح يفتح الباب أمام قنوات أجنبية وصناعة الرأي العام في تونس

وقال رئيس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري (الهايكو) النوري اللجمي الثلاثاء، إن تأجيل النظر في مقترح قانون تنقيح المرسوم عدد 116 المتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري الذي كان معروضاً على أنظار الجلسة العامة لمجلس نواب الشعب (البرلمان) في جلسة الأربعاء 14 أكتوبر الجاري «لا يعنى التخلي عنه»، مجدداً في هذا السياق، دعوة رئاسة الحكومة إلى «التمسك بأحقيتها في تمرير مشروع القانون الذي كانت أحالته على البرلمان في 9 يوليو الماضي».

وأضاف اللجمي في تصريح لوكالة تونس بجملة توعوية في مختلف وسائل الإعلام والمنابر الإعلامية، بهدف إنارة الرأي العام حول المخاطر الحقيقية لهذه المبادرة التشريعية والتي قال إنها تمثل «تهديداً للديمقراطية».

الحكومات تتذرع بكورونا للتضييق على حرية التعبير

واشنطن - قالت منظمة فريدوم هاوس غير الحكومية، في تقرير الأربعاء، إن حكومات بعض الدول في جميع أنحاء العالم تستخدم وباء كورونا كمبرر لتكثيف مراقبتها وقمع المعارضة عبر الإنترنت.

وتذكر تقرير للمنظمة -ومقرها واشنطن- أن السلطات في العشرات من الدول استخدمت وباء كوفيد -19 «لتبرير اللجوء إلى سلطات المراقبة الواسعة ونشر تقنيات جديدة كانت تعتبر سابقاً تطفلية».

وقال رئيس المنظمة مايكل أبراموفيتز إن «الوباء يسرع اعتماد المجتمع على التقنيات الرقمية، في وقت أصبحت فيه الإنترنت أقل حرية»، مضيفاً أنه «من دون وجود ضمانات كافية لحماية الخصوصية وسيادة القانون، يمكن بسهولة تحويل هذه التقنيات إلى أداة قمع سياسي».

ولاحظت منظمة فريدوم هاوس انخفاضاً في حرية الإنترنت للعام العاشر على التوالي، وفق مؤشر أعدته لـ65 دولة. واحتلت الصين للعام السادس على التوالي المرتبة الأخيرة.

وبجسب تقرير للمنظمة شمل 65 دولة، يعيش 20 في المئة فقط من بين 3.8 مليار مستخدم للإنترنت في دول حيث الأنشطة عبر الإنترنت حرة، و32 في المئة في البلدان التي تكون فيها حرة «جزئياً»، و35، بالمتة في البلدان التي

تكون فيها غير حرة. وأشار التقرير إلى قامت فيها السلطات بقطع الإنترنت مثل بورما وقبرغيزستان والهند ورواندا.

وفي الأونة الأخيرة ازدادت وتيرة ملاحقة واعتقال ناشطين وصحافيين في بلدان عربية، مما أثار تساؤلات حول ما إذا كانت السلطات تستغل أزمة كورونا للتضييق على الحريات؟

وقال مركز حماية وحرية الصحافيين، إن الحكومات العربية تستغل أزمة كورونا للتضييق على حرية الرأي والتعبير والإعلام، مؤكداً رصده وتوثيقه لانتهاكات وقعت خلال هذه الأزمة.

ودعا المركز في بيان له إلى ضرورة ألا تستخدم الحكومات العربية أنظمة الطوارئ لفرض قيود على حرية التعبير خلال جائحة كورونا.

وأضاف مركز حماية وحرية الصحافيين أن «القانون الدولي لحقوق الإنسان يكفل لكل إنسان الحق في أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، وتلتزم جميع الدول بالتدابير الضرورية لمنع تهديد الصحة العامة، وتقديم الرعاية الصحية لمن يحتاجها».

وحذرت أكثر من 500 شخصية ومنظمة في أنحاء العالم من «التهديد» التي تمثلها «بعض الحكومات» خلال الأزمة الصحية المرتبطة بفيروس كورونا والذي يهدف إلى تعريض الديمقراطية للخطر.



التقنيات الرقمية باتت أداة قمع سياسي